الثورة الجزائرية والمسألة الأيديولوجية
قراءة في بعض النصوص والمواثيق

د. الطاهر سعود
جامعة – سطيف

تشير عملية مراجعة تاريخ الظاهرة الثورية في العالم إلى أن الثورة (Révolution) ليست معركة عسكرية مشروطة بمنطق القوة العسكرية والمادية فحسب، بل هي سيرورة مشروطة بمنطق آخر هو منطق المنهج الذي يتضمن الأفكار والأيديولوجيا والمبادئ التي تسير عليها، فكل ثورة لا بد أن تنطلق نحو أهدافها من محتوى فكري وأيديولوجي معين[1]. والثورة التحريرية الجزائرية -في رأينا- لا تشذ عن هذه القاعدة، لذلك فإن القراءة المتفحصة للوقائع والنصوص والمواثيق التي خلفتها هذه الثورة[2]-على قلتها- يمكن أن تحيلنا إلى محتوى فكري معين تجسد بشكل أو بآخر في خيارات وعبر مسيرة جبهة وجيش التحرير.

---

[1] الطاهر سعود، "مالك بن نبي والثورة الجزائرية، التحليل والموقف"، مجلة التجديد، 18، (2005)، ص 175.

[2] أهم هذه النصوص والمواثيق هي: بيان أول نوفمبر، أرضية مؤتمر الصومام، برنامج مؤتمر طرابلس، ونصوص توجيهية أخرى جرى تحريرها بعد الاستقلال، كدستور 1963، وميثاق الجزائر 1964، والدستور والميثاق الوطني لسنة 1976...

بيان أول نوفمبر: الوثيقة المرجعية الأولى

يكاد يتفق باحثو ومؤرخو الثورة التحريرية الجزائرية على أن أول وثيقة مرجعية مكتوبة لهذه الثورة هي "بيان أول نوفمبر" الذي وجهه محرروه إلى الشعب الجزائري، والمناضلين من أجل القضية الوطنية؛ حيث لخصوا فيه جدول أعمالهم وهدفهم الأساسي من حركتهم الثورية. وقد جرى التنصيص في هذه الوثيقة التاريخية وبكل وضوح على أن الهدف هو تحقيق الاستقلال بواسطة "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"، مع احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني[1].

إن هذا البيان الذي يُعُدُّه البعض عقد ازدياد الجزائر الجديدة[2]، على إجماله واختصاره واهتمامه في شكله العام بتحليل الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية التي تحفز على تفجير الثورة من أجل تحقيق هدف الاستقلال يحيلنا -بالرغم من كل ما يمكن أن يقدم حوله من شروح وتأويلات متضاربة مثل كل نص تاريخي مجمل- إلى الإطار المبدئي العام الذي كانت الثورة الجزائرية تنطلق منه نحو هدفها، وهو الإطار الثقافي والحضاري الإسلامي. لذلك نجد بيان أول نوفمبر عندما نص على هدفه الاستراتيجي من الثورة وهو بناء الدولة، لم يكن الإطار المتصور لهذه الدولة المنشودة سوى إطار المبادئ الإسلامية، فإقامة دولة ضمن إطار مبدئي موصول بعمق جغرافي وثقافي مُفاصِل للكيان الفرنسي سياسيا وثقافيا وحضاريا، دون القطع معه (أي مع الطرف الفرنسي) إذا قبل بالتعاون على أساس الندية والاحترام المتبادل[*] هو ما كانت

---

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، (الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للفنون المطبعية، 2005).

[2] عباس فرحات، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، (الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للفنون المطبعية، 2005)، ص 275، سلسلة التراث (الفكر السياسي الجزائري 1830-1962؛ 07).

[*] نقصد بالإطار المبدئي نص البيان على "إطار المبادئ الإسلامية"، ونقصد بالموصولية بالعمق الجغرافي والثقافي نص البيان على "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي" ودعوته للاعتراف بالجنسية الجزائرية المتميزة أرضا ولغة ودينا وعوائد عن فرنسا.

النخبة التي فجرت الثورة تسعى إليه على حسب ما يتبدى لنا لأول وهلة، تبعا لما يفيده المعنى الظاهري للنص النوفمبري على الأقل.

وما يؤكد هذا المعنى أيضا هو أن الثورة التحريرية الجزائرية لم تكن لتنال كل ذلك التأييد الشعبي، والاندماج الجماهيري لو لم يكن الشعب واعيا بالمظالم التي يرتكبها الاستعمار ضده وضد دينه ولغته وتاريخه وتراثه، ولو لم تكن موصولة (أي الثورة) بالعمق الروحي والديني للشعب الجزائري الذي جعل نضاله في سبيل التحرير عملا مقدسا، وأضفى بذلك على معركته ضد الاستعمار طابع القداسة، وناضل من أجل استقلال الجزائر وهو ممتلئ الشعور بأنه شخص عربي وإنسان مسلم[1].

وعلى الرغم من تنكر بعض الباحثين، وبعض قادة الثورة لهذا المعطى المهم في معادلة الثورة الجزائرية، وإنكارهم لأي دور يكون قد لعبه الإسلام ضمن هذا السياق؛ أو تأكيد البعض الآخر على أن تضمينه (أي الإسلام) في برنامج الثورة إنما جاء لربح التأييد الشعبي باعتبار الإسلام عقيدة الشريحة العريضة من المجتمع الجزائري، وبالتالي جاء استغلاله لتجنيد الجماهير ضد الاستعمار من جهة، ولعزل الحركات التي رفضت الالتحاق بالثورة من جهة أخرى[2]، فإن الإسلام-كما يقول الزبيري-"ظل دائما هو القلب النابض للثورة، وأن مفاهيمه ومصطلحاته [المجاهد، الشهيد...] هي التي دفعت المواطنات والمواطنين إلى التضحية القصوى"[1].

وعلى فرض أن الإسلام لم يكن أيديولوجيا الثورة التحريرية الجزائرية على اعتبار أنه لم يكن أيديولوجيا النخبة التي فجرتها أيضا[*] فإنه كان أيديولوجيا القاعدة

---

[1] الطاهر سعود، "مالك بن نبي والثورة الجزائرية: التحليل والموقف"، مرجع سابق، ص 178.

[1] صالح فيلالي، "أيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية"، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية، ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 34.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ج 2، ص 180.

[*] هناك تناقض في هذا الصدد في مواقف القادة الأوائل للثورة بين الموقف الذي يؤكد اقتباس الثورة التحريرية من الإسلام كأساس فكري نهضت عليه، وهو موقف أحمد بن بلة مثلما عبر عنه في حصة شاهد على العصر التي بثتها قناة الجزيرة؛ والموقف الذي ينفي ذلك وهو موقف محمد بوضياف؛ فقد

الشعبية العريضة التي احتضنتها. وهذه الثورة لم تكن لتحقق الإجماع الشعبي لولا استخدامها للموضوعات والرموز الثقافية الإسلامية المترسخة في العادات والقيم الجزائرية وتشديدها على شحذ العاطفة الدينية، لذلك فإننا عندما نحكم على أيديولوجية الثورة ينبغي أن نحكم عليها لا من زاوية عقيدة وأيديولوجية النخبة التي فجرتها فحسب، بل أيضا -وهو الأساس- من زاوية عقيدة الجماهير التي كانت قاعدتها ووقودها الأساسي.

وإذا عدنا لبيان أول نوفمبر من جديد فإن الآراء التي أطلقها عديد الباحثين حول المسألة الأيديولوجية للثورة التحريرية الجزائرية تبدو -حقيقة- على جانب من المنطقية والأهمية عندما يتحدثون على أن هذا البيان جاء عاما وتوفيقيا، وعكس غياب أيديولوجيا محددة للجبهة[1]، على خلاف ثورات عالمية تزامل فيها العمل الفكري والجهد التنظيري مع العمل الثوري.

إن الثورة الجزائرية بقطع النظر عن الإطار العام (أو ما يمكن تسميته بأيديولوجيا التعبئة) الذي حفز على الجهاد ضد الاستعمار وأقنع الشعب بعدالة قضيته... وهو بالطبع إطار الإسلام كعقيدة ودين يرفض الظلم ويحتفل بالحرية والقيمة والكرامة الإنسانية، لم تطوّر (أي الثورة) على أساسه برنامج عمل أو أطروحات فكرية متكاملة تضع على أساسها الحلول والتصورات للمستقبل (أو ما يمكن تسميته أيديولوجيا البناء والعيش المشترك)، كما لم تحاول أن تطوّر بالاستناد إلى غيره من

نقل الزبيري في مقابلة أجراها مع بوضياف سنة 1984 بأنه ظل رغم الحجج التي قدمها له متمسكا برأيه ومؤكدا أن الإسلام لم يؤد أي دور في ثورة التحرير وأن الحركة المصالية (حزب الشعب، حركة الانتصار) كانت ديمقراطية لائكية. أنظر: الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ص 180.

[1] أنظر: رياض صيداوي، صراعات النخب العسكرية والسياسية في الجزائر: الحزب. الجيش. الدولة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000)، ص 65-67، وأيضا: صالح فيلالي، "أيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية"، مرجع سابق، ص 32-37.

الأفكار اللبرالية أو الاشتراكية[1] لأن الثورة الجزائرية لم تتوفر على نخبة فكرية -مثلما كان حال بعض الثورات التي عرفتها الشعوب الآفرو آسيوية- تنهض بالعمل التنظيري وتعطيه مداه من الأهمية إلى جانب العمل العسكري والسياسي الميداني، فغالبية عناصر النخبة الشبانية التي فجرت الثورة كان تعليمها دون المستوى الثانوي، وهو ما جعل الثورة الجزائرية حسب وصف البعض "أشبه بجسم فيل ولكن برأس عصفور". وحتى الزعامات الجزائرية التاريخية مثل: مصالي والإبراهيمي والورتيلاني وغيرهم من الأسماء المعروفة التي كان من الممكن أن تؤثر في التوجيه العقائدي والفكري للثورة قد جرى تحييدها واستبعادها فـ"ولدت الثورة عندنا -كما يقول سعد الله- دون أن يكون لها روبسبيير أو لينين أو ماوتسي تونغ ولا حتى بورقيبة، بل لم يكن للثورة فلسفة فيلسوف ولا صحيفة ميثاق"[1].

على هذا الأساس وجدنا كثيرا من الباحثين يقفون من الثورة الجزائرية موقف السلب عندما يتعلق الأمر بالقضية الأيديولوجية، فالباحثة الفرنسية Monique Gadant مثلا تؤكد على غياب وضوح أهداف جبهة التحرير، وهو ما انعكس في مستوى مشروع المجتمع المنشود وجعله عاما[2].

الثورة الجزائرية تنحرف باتجاه اليسار

على الرغم من أن البعض اعتبر جهود عبان رمضان- وهو أحد الإطارات المثقفة التي التحقت بالثورة- تسير في اتجاه استدراك هذا النقص والخروج من عهد العفوية والارتجالية بإعادة النظر في توجهات وتنظيم وهيكلة الثورة في مؤتمر المراجعة المنعقد بوادي الصومام سنة 1956، فإن البعض الآخر يسجل على أن الثورة

---

[1] على الأقل في المرحلة الأولى من الثورة لأن القضية سيتم استدراكها بشكل أو بآخر عبر مؤتمر الصومام وبرنامج طرابلس الذي حدد التوجهات الكبرى للثورة والمجتمع الجزائري ما بعد الاستقلالي.

[1] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1996)، ج 4، ص 14.

[2] Monique Gadant. *Islam et Nationalisme en Algérie* في: رياض صيداوي، المرجع السابق، ص 66.

بدل أن تكرّس في هذا المؤتمر المبادئ التي نص عليها بيان نوفمبر، وتثري أفكاره بما يسهم في ضبط الرؤية وتحديد المعالم الكبرى لمشروع المجتمع المستقبلي الذي سينبثق عن الثورة التحريرية، اتجهت نحو تكريس رؤية جديدة بعيدة عن الإطار المبدئي الذي نص عليه البيان التأسيسي، سولية وجهها في اتجاه تبني خيارات فكرية أخرى كانت قد بدأت تهيمن على حركات التحرر في العالم الثالث إبان تلك الفترة.

إن مؤتمر الصومام الذي يعتبر بلا شك- محطة هامة في تاريخ الثورة الجزائرية -على الأقل من حيث أثره في مستوى تنظيمها- قد دشن حسب شهادات بعض قادة الثورة بداية الانحراف عن المسار الذي حدده بيان أول نوفمبر في تصوره لخلفية الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، والإطار المبدئي للدولة الجزائرية المستقبلية[6].

لقد نصت أرضية هذا المؤتمر (Plate-forme de la Soummam) على عناصر جديدة ستتحكم في كل المسار اللاحق للثورة إذ تم تجريدها على المستوى النظري (أي الثورة) من زخمها الروحي والثقافي عندما جرى النص على أن "الثورة هي كفاح من أجل تحطيم النظام الاستعماري وليست حربا دينية. إنها سير إلى الأمام نحو الاتجاه التاريخي للإنسانية وليست رجوعا إلى الإقطاعية. إن الثورة في الأخير هي

---

[6] سجل بعض أعضاء الوفد الخارجي للجبهة ممثلا في شخص أحمد محساس وأحمد بن بلة اعتراضاتهم على التوجهات الجديدة التي وضعت على سكتها الثورة التحريرية الجزائرية، واتهم بعضهم عبان رمضان بخيانة الثورة ومحاولة الاستحواذ على قيادتها، كما دعا أحمد بن بلة في جواب كتبه لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام بعد اطلاعه على محاضره إلى إعادة الطابع الإسلامي لمؤسسات ورفض علمانية الدولة. أنظر في هذا الصدد: محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ترجمة: كامل قيصر داغر، بيروت، دار الكلمة، 1983، ص 159، وأيضا: حصة شاهد على العصر مع أحمد بن بلة التي بثتها قناة الجزيرة، وشهادات أحمد محساس عبر الصحافة الجزائرية المكتوبة.

كفاح من أل إقامة دولة جزائرية في شكل جمهوريه ديمقراطية واجتماعية وليس من أجل بعث نظام ملكي أو ثيوقراطي"[1].

إن المقابلة بين نص بيان أول نوفمبر وبعض فقرات نص ارضية مؤتمر الصومام يبين بما لا يقبل الشك افتراق النصين حول ما يتعلق بقضية التوجه العام للثورة محتوى وهدفا، فالنص النوفمبري يتحدث عن دوله ديمقراطية واجتماعية يتم إنشاؤها ضمن إطار المبادئ الإسلامية، بينما لا يحيل نص مؤتمر الصومام بأي إشارة إلى المبادئ الإسلامية كإطار لهذه الدولة، بل إن التوكيد على نزع صفة الدينية عن الثورة التحريرية، ورفض أن تكون الدولة المنشودة دولة ثيوقراطية كأنما يشير إلى رد يستبطن رفضا ومناقضة لما أشار إليه بيان أول نوفمبر عندما أكد على قضية المبادئ، والجدول الآتي يلخص ذلك:

بيان أول نوفمبر	أرضية مؤتمر الصومام
- دولة ديمقراطية واجتماعية تبنى ضمن إطار المبادئ الإسلامية.	- لا يحيل نص مؤتمر الصومام إلى المبادئ الإسلامية كإطار للدولة المنشودة. - يؤكد على نزع صفة الدينية عن الثورة التحريرية. - رفض أن تكون الدولة المنشودة دولة ثيوقراطية.

هكذا إذن وبعد سنتين فقط من انطلاقها حصل تحول مفهومي ومبدئي، فحلت المفاهيم واللغة ذات التوجه الماركسي لتعبر عن طموحات الثورة، ولا غرابة في ذلك لأن الذي تولى صياغة وتحرير هذه الأرضية هو-كما يؤكد محمد حربي- عمار أوزغان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري[2]. لهذا السبب يتحدث البعض على أن هذه المرحلة من الثورة تؤرخ للافتراق حول تصور مستقبل الجزائر

---

[1]: *Les textes fondamentaux de le Révolution, Appel du 1er Novembre 1954, plate-forme de la Soummam, texte du Congrès de Tripoli*, Alger, ANEP. 2005, p 19.

[2]: محمد حربي، مرجع سابق، ص 150.

بين مشروعين: الأول عربي إسلامي، والثاني تغريبي[3]، فالتحول المفهومي الذي حصل في هذه اللحظة التاريخية من عمر الثورة الجزائرية هو الذي سيدشن فيما بعد عهد التناقضات والسجالات بين النخب السياسية والثقافية التي تشكلت بعد الاستقلال.

لقد اتجه مؤتمر الصومام إلى وضع الثورة على خط ومنحى فكري معين، غير أن هذا لا يعني أن المسألة الأيديولوجية قد جرى حسمها بشكل نهائي، فمحمد حربي مثلا يرى بأن المؤتمر لم يتمكن من الإجابة عن بعض القضايا الأساسية، لذلك تساءل هل كانت "جبهة التحرير الوطني [تريد] الابتعاد عن النظام الثقافي الاجتماعي القديم؟ كيف تتصور تحديث الأمة؟ وفقا لأي مذهب ولأي قوانين؟"[1]، كل هذه الأسئلة وغيرها لم تجد -بحسب حربي- إجابتها الشافية.

إن الإجابة على ذلك ستتم ضمن الظروف وفي إطار المؤسسات الجديدة للثورة التي نجح المؤتمر تنظيميا في التأسيس لها؛ أي عبر جلسات مؤسسة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A)[2] في دورته المنعقدة بين ديسمبر 1959 وجانفي 1960، وفي اجتماعه بعد وقف إطلاق النار بطرابلس في جوان 1962، هذان الاجتماعان وما تمخض عنهما من وثائق وقرارات سيكملان البت في القضية الأيديولوجية والخيارات الأساسية للدولة الجزائرية المستقبلية.

مؤتمر طرابلس الأول والثاني

لقد صادق المجلس في دورته الثانية (ديسمبر 1959) بعد مداولاته بإجماع على وثيقتين أساسيتين تتعلق الأولى بمؤسسات الدولة الجزائرية أثناء الثورة وبعد

---

[3] اسماعيل قيرة "وآخرون"، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، تقديم برهان غليون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 94، وقد استند الباحثون في تأكيدهم لهذه الفكرة على شهادة القيادي أحمد محساس.

[1] محمد حربي، مرجع سابق، ص 152.

[2] ينبغي ملاحظة أن هذا المجلس قد ضم عناصر من مختلف الحساسيات السياسية الجزائرية، وقد دخلته بعد تأسيسه العديد من العناصر القيادية غير المتشبعة بأفكار وأيديولوجية الحركة المصالية (حزب الشعب-حركة الانتصار) التي تؤكد على الثوابت الوطنية.

الاستقلال، وتتعلق الثانية بالقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني، وقد كانت الوثائق والقرارات الصادرة تهدف إلى تحيين الأجهزة النظامية للثورة وجعلها تتلاءم مع الأوضاع الجديدة، غير أن هذه الوثائق تكشف لمن يقرأ بتمعن-كما يقول الزبيري- عن ملاحظات هامة على الصعيد الأيديولوجي أجملها في[1]:

1- التراجع الجوهري حول مفهوم الدولة الجزائرية التي تتعهد جبهة التحرير بإقامتها؛ فبدل أن تكون دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية كما نص عليها بيان أول نوفمبر تمت المصادقة على "أن تكون الدولة الجزائرية ديمقراطية واجتماعية وأن لا تكون مؤسساتها متناقضة مع المبادئ الإسلامية"، وفي ذلك تجسيد-حسب الكاتب- لواحد من الانحرافات الخطيرة التي ستقود تدريجيا إلى الخروج عن الخط الأيديولوجي العام الذي سطرته الجبهة عشية الثورة.

2- أهملت الوثيقة في عرضها للمبادئ الأساسية التوقف عند الأبعاد المغاربية والعربية والإسلامية للثورة مثلما نص عليها بيان أول نوفمبر، فقد كانت المجموعة التي تولت صياغة وثائق الاجتماع[*] ترى أن مستقبل الجزائر لن يكون زاهرا في دائرة الرجعية والعصور المظلمة؛ أي دائرة الإسلام والعروبة.

3- أما الوثيقة المتعلقة بالحزب فقد أكدت على أن جبهة التحرير الوطني تسعى لأن تواصل مهمتها التاريخية من أجل بناء الديمقراطية الحقة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، فهي لا تكافح من أجل استرجاع الاستقلال الوطني فحسب.

إن التنصيص على هذا الدور الطليعي الذي ستتولى الجبهة مباشرته بعد الاستقلال-وفقا لمفاهيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية..- يعتبر حسب الزبيري بداية التأسيس للقواعد الثابتة لما سيسمى فيما بعد بالمجتمع الاشتراكي، مع ملاحظته أن صفة الديمقراطية لن تستقر على معنى واحد.

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص 136-140.

[*] تكونت لجنة الصياغة من السادة: عمر أوصديق، وفرانتز فانون، ومحمد الصديق بن يحي، وعبد الرزاق شنتوف تحت رئاسة بن يوسف بن خدة، وكان غالبية هؤلاء من ذوي الميول اليسارية. أنظر لمزيد تفصيل حول هذا الاجتماع: محمد حربي، مرجع سابق، ص 207-213.

تأكيد الخيارات الاشتراكية في طرابلس الثانية

إن هذه الخيارات سيتم التأكيد عليها من جديد عبر البرنامج المنبثق عن مؤتمر طرابلس الذي انعقد في جوان 1962، لذلك فإن دراسة وثيقة البرنامج ستتيح لنا التعرف إلى الإضافات الجديدة التي جرى عبرها الحسم في خيارات الدولة الناشئة.

بداية ينبغي التنبيه إلى أن مشروع المؤتمر قد عهد بإعداده للجنة -شبيهة باللجنة التي صاغت الوثائق المقدمة للمجلس نفسه في ما يمكن أن نسميه بطرابلس الأولى- تشكلت من عضوية رضا مالك ومصطفى الأشرف اللّذين أسندت لهما مهمة تحديد طبيعة الثورة الجزائرية، فيما تكفل محمد الصديق بن يحي ومحمد حربي برسم الخطوط الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وللسياسة الخارجية، وأسند لعبد المالك تمام صياغة النصوص المتعلقة ببناء الحزب[1].

اجتهدت اللجنة عبر الوثيقة المقدمة للمجلس الوطني للثورة في عرض تحليلي لمجمل الوضعية الجزائرية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما قدمت تحليلا لأوضاع ما بعد مفاوضات واتفاقيات إيفيان والالتزامات التي تفرضها هذه الاتفاقيات على الثورة الجزائرية، والصعوبات والتحديات الذاتية والموضوعية التي ينبغي أن تنهض لمواجهتها الدولة الجزائرية الفتية.

إن الثورة انتهت كفعل مسلح بانتهاء الوضع الاستعماري لذلك ينبغي أن تضطلع بمهام جديدة هي مهام التشييد الثوري للدولة والمجتمع، ولكي تقوم بهذه المهام لا بد لها-بحسب تحليل لجنة الصياغة- من الالتزام بخط عقائدي واضح فما كان ينقص الثورة "في السابق وما ينقصها إلى الآن لتستكمل معناها الأوفى يتمثل في الخط العقائدي الذي لا بد منه... واليوم وقد توقفت الحركة مع نهاية الحرب واستعادت الاستقلال فإنه من المهم تمديدها دون تأخير على المستوى العقائدي (le plan idéologique)"[1].

---

[1] محمد حربي، مرجع سابق، ص 271. ولا يخفى أن بعض هؤلاء أيضا من ذوي الميول اليسارية.

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، الجزائر: منشورات الوكالة الوطنية للفنون المطبعية، 2005)، ص 60.

بعد هذا التأكيد على أهمية الضبط النهائي للمحتوى الأيديولوجي للثورة اجتهد محرروا البرنامج في صياغة الخطوط العريضة لمشروع المجتمع المنشود تحقيقه في ظل الدولة الجزائرية المستقلة، فجاءت وثيقة طرابلس الثانية لتعبد الطريق للاشتراكية كخيار أساسي؛ إذ تم النص على أن "الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية (Le combat idéologique)، وأن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني. إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية (dans le cadre des principes sociales) وسلطة في أيدي الشعب"[2].

وبهذه النصوص يصل الانزلاق الفكري والأيديولوجي للثورة التحريرية إلى مداه، فمن الدولة الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية إلى دولة ديمقراطية واجتماعية لا تكون مؤسساتها متناقضة مع المبادئ الإسلامية إلى دولة ديمقراطية شعبية في إطار المبادئ الاشتراكية.

وإلى جانب هذه النصوص هناك نصوص أخرى (أي تلك المبثوثة في وثيقة برنامج طرابلس) لا ترى تطور وازدهار الجزائر اقتصاديا وثقافيا.. إلا في ظل المنظومة الأيديولوجية الاشتراكية، فالتنمية -كرهان ينبغي أن ترفعه دولة الاستقلال- لا بد أن تصاغ في منظار اشتراكي بالضرورة، كما أن تغيير المجتمع -كهدف للثورة- وحل مشكلاته لا يتأتى بحال باستعمال القيم الأخلاقية وحدها، بل إن مسيرة المجتمع هي التي تخلق شروط تطورها الجماعي، بعيدا عن كل نزعة أخلاقية أو مثالية تستعمل القيم الأخلاقية، والدين الإسلامي لأغراض ديماغوجية تحول دون طرح المشكلات الحقيقية[1]. ولعل هذا النص من البرنامج جاء كنتيجة للنقاش الذي دار داخل المؤتمر حول فكرة الإحالة على الدين الإسلامي، فقد ذكر محمد حربي أن مصطفى الأشرف رفض ذلك بحجة أن "الإسلام يحمل في ذاته ثقل القيم الخاصة بحضارة ريفية قديمة، ويمكن أن يلعب دمجه في الأيديولوجية السياسية دور الكابح لتحديث البلد، وثانيا

---

[2] المرجع نفسه، ص ص 60-61.

[1] المرجع نفسه، ص 61، وص 63، وص 65.

سوف تستند القوى المحافظة إلى الدين لتأييد عادات رجعية بما يخص العائلة ووضع المرأة والعلاقات الاجتماعية"[2].

. إن القاموس الذي سيطر على نص برنامج طرابلس-فيما عدا توقفه عند بعض المفردات المهمة كقضية اللغة العربية، ودعوته إلى ضرورة إعطائها كرامتها ونجاعتها كلغة حضارة من خلال التعريب التدريجي للتعليم، وبعض المفردات المهمة الأخرى التي تنسجم مع طموحات الحركة الوطنية- مستوحى في غالبيته فكريا ومفهوميا من الأدبيات اليسارية، ولعل هذا ما جعل عباس فرحات يقول عنه بأنه نوع من الشيوعية غير المطحونة جيدا.

على الرغم من كل ذلك تمت المصادقة عليه بالإجماع[*]! لأن القضية الأساسية التي استحوذت على اهتمام المؤتمرين حينئذ هي قضية حل مشكل القيادة وتشكيل المكتب السياسي.

إن الانصراف لمناقشة النقطة الثانية في جدول أعمال المؤتمر-وبانفعال شديد خرج عن حدود اللياقة بحسب كثير من الشهادات[3]- وهي مسألة السلطة، على حساب النقطة الثانية وهي مسألة البرنامج التي لم تحض سوى بنقاش قصير على خطورتها وأهميتها القصوى في تشكيل صورة المجتمع، ورسم معالم الدولة لمرحلة ما بعد الاستعمار، قد كان كما يقول الزبيري "خطأ فادحا جعل الثورة الجزائرية تدخل

---

[2] محمد حربي: مرجع سابق، ص 273.

[*] على خلاف كثير من الذين كتبوا عن برنامج طرابلس يرى عبد الحميد مهري أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يصادق أبدا على وثيقة تحمل عنوان "برنامج طرابلس"، وإنما على وثيقة كانت بعنوان "مشروع برنامج جبهة التحرير" كان من المفترض أن يناقش في مؤتمر بعد الاستقلال، ولم تكن هذه الوثيقة محل إجماع، وقد جرى تعديلها لتصبح" مشروع مؤقت لبرنامج جبهة التحرير". أنظر: عبد الحميد مهري،"لا ننسى أن الاستقلال يزيد وينقص"، جريدة الخبر الأسبوعي، 331، (من 02 إلى 08 جويلية 2005).

[3] أنظر في هذا الصدد: محمد حربي، مرجع سابق، ص277، وما بعدها، وأيضا: ابن يوسف بن خدة، حوار مع جريدة النصر، جريدة النصر، العدد (الأحد 5 نوفمبر 1989)، ص 6-7.

مرحلة ما بعد الكفاح المسلح بمشروع مجتمع بعيد كل البعد عن واقع الشعب الجزائري"[1].

إن الأولوية التي حازت عليها قضية القيادة في النقاش الذي ساد جلسات المؤتمر جعلت النزعات الفردية تطفو على السطح، فانفجرت الأزمة في مستوى قيادات الثورة بسبب التنازع على المناصب وأماكن السيطرة والنفوذ، وهكذا انفتح الباب على مصراعيه أمام مختلف أشكال التسابق والصراع على السلطة، وهو باب انفتح قبل ذلك بعض الشيء بعد مؤتمر الصومام وأخذ يتوالد طيلة فترة الثورة حتى أزمة صائفة 1962 بأشكال مختلفة من صراعات الزمر والنخب والعصب، تارة بين السياسيين والعسكريين، وتارة بين الداخل والخارج، ومرة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، وفي كل مرة يتذرع المتصارعون بحجج مختلفة لشرعنة سلوكهم وتبرير طموحاتهم.

وبإعلان الاستقلال يوم 05 جويلية 1962 دخل المجتمع والدولة مرحلة جديدة بإرث 130 سنة من الاستعمار، وبحصيلة تجربة من الكفاح والمقاومة امتدت على طول هذه الفترة الزمنية الطويلة؛ هذه الحصيلة التي ستنعكس من دون شك بمختلف عناصرها وخصائصها وتناقضاتها وإيجابياتها وسلبياتها على تجربة جديدة سيخوضها المجتمع الجزائري لإعادة بناء الذات وإيجاد مكان له تحت الشمس.

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 182.

مرتسم يوضح مسار التحول للمحتوى الأيديولوجي للثورة الجزائرية

الخلاصة:

لا بد أن ننبه في خاتمة هذا المقال إلى أن المعطى الأيديولوجي والخيارات التي انسلكت فيها الثورة التحريرية خلال فترة الكفاح المسلح بين 1954-1962 لم ينته النقاش حولها عمليا بإحراز الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، فالمعارضات والحركات الاجتماعية والسياسية ما بعد استقلالية قد استندت في نضالها على الاختلاف حول تصوراتها لمشروع المجتمع المنشود، وحتى الاشتراكيون الجزائريون الذين تبنوا الخيار الاشتراكي للثورة والدولة قد اختلفوا حول طبيعة هذه الاشتراكية، فهناك اشتراكية ابن بلة، واشتراكية بوضياف، واشتراكية آيت أحمد واشتراكية بومدين الذي انقلب على النظام البنبلي بحجة التصحيح الثوري لمسار الثورة ووضعه في الطريق الصحيح للاشتراكية. لقد بقيي موضوع المسألة الأيديولوجية للثورة الجزائرية بعد مرحلة الكفاح المسلح والانتقال إلى مرحلة بناء الدولة مطروحة في ساحة النقاش والتدافع بين النخب الجزائرية بمختلف حساسياتها الفكرية والأيديولوجية.

إن البحث حول هذه المسألة والحفر في النصوص المرجعية للدولة الجزائرية في مرحلة الاستقلال بدء من دستور 1963، ثم ميثاق الجزائر 1964، وميثاق ودستور 1976، يشكل الجزء الثاني من مقال لاحق نتمنى أن نوفق في نشره لتكتمل صورة الموضوع.